

Distr.: General
1 December 2008
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة وضع المرأة

الدورة الثالثة والخمسون

٢-١٣ آذار/مارس ٢٠٠٩

البند ٣ (ج) من جدول الأعمال المؤقت*

متابعة أعمال المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة
والدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية
العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين
الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي
والعشرين": تعميم مراعاة المنظور الجنساني،
وأوضاع المرأة، ومسائل برنامجية

حالة المرأة الفلسطينية وتقديم المساعدة إليها

تقرير الأمين العام

موجز

يلخص هذا التقرير حالة المرأة الفلسطينية بين تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ وأيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، وفقاً لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١١/٢٠٠٨. وهو يستعرض حالة المرأة الفلسطينية ويقدم نظرة عامة على المساعدة المقدمة من كيانات منظومة الأمم المتحدة في مجالات مثل التعليم والتدريب؛ والصحة؛ والعمالة وتنظيم المشاريع؛ وحقوق الإنسان للمرأة؛ والعنف ضد المرأة؛ والمساعدة الإنسانية. وينتهي التقرير بتوصيات مقدمة لتتخذها لجنة وضع المرأة.

* E/CN.6/2009/1



أولا - مقدمة

١ - أعرب المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره ١١/٢٠٠٨ بشأن حالة المرأة الفلسطينية والمساعدة المقدمة إليها عن قلقه للحالة الخطيرة للمرأة الفلسطينية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وطلب إلى الأمين العام أن يواصل استعراض الحالة من أجل مساعدة المرأة الفلسطينية بكل الطرق الممكنة، بما فيها الطرق المذكورة في التقرير السابق للأمين العام بشأن حالة المرأة الفلسطينية وتقديم المساعدة إليها (E/CN.6/2008/6)، وتقديم تقرير عن ذلك إلى لجنة وضع المرأة في دورتها الثالثة والخمسين تتضمن المعلومات المقدمة من اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا بشأن التقدم المحرز في تنفيذ القرار.

٢ - ويتناول هذا التقرير الفترة من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ إلى أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، ويستعرض حالة المرأة الفلسطينية استناداً إلى المعلومات المقدمة من هيئات الأمم المتحدة أو من الأفراد الذين يقومون برصد الحالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة ومخيمات اللاجئين في الأردن والجمهورية العربية السورية ولبنان. وتشمل هذه الهيئات والأفراد اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة واللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف.

٣ - كذلك يعكس التقرير المعلومات المقدمة من كيانات منظومة الأمم المتحدة التي تقدم المساعدة إلى المرأة الفلسطينية، بما فيها إدارة الشؤون السياسية بالأمانة العامة، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، وبرنامج الأغذية العالمي.

٤ - وقد قدمت كيانات الأمم المتحدة التالية مساهمات في إعداد هذا التقرير من خلال فريق الأمم المتحدة القطري في الأراضي الفلسطينية: منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ومنظمة العمل الدولية، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، ومنظمة الصحة العالمية.

٥ - وينتهي التقرير بتوصيات بشأن تحسين حالة المرأة الفلسطينية، بما في ذلك تحسينها عن طريق استمرار المساعدة المقدمة إليها من منظومة الأمم المتحدة.

ثانياً - حالة المرأة الفلسطينية

٦ - خلال الفترة التي يتناولها التقرير، تجدد الأمل في تحقيق تسوية سلمية لقضية فلسطين مع بدء عملية أنابوليس والمفاوضات الثنائية المنتظمة بين إسرائيل والفلسطينيين. وأسهمت في الجهود الإقليمية المبذولة لدفع عجلة السلام المجموعة الرباعية وجامعة الدول العربية وعدد من البلدان العربية وتركيا (انظر A/63/368-S/2008/612، الفقرات ٦-٩).

٧ - وقد استمرت صعوبة الحالة على أرض الواقع في إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، مما أعاق الجهود السياسية المبذولة لتحقيق رؤية دولتين تعيشان جنباً إلى جنب في سلام وأمان. وفي قطاع غزة على وجه الخصوص، استمر العنف واستمرت الأزمة الإنسانية بل أخذت تزداد عمقا (المرجع السابق، الفقرة ٥). وعلى الرغم من الجهود المبذولة لتحقيق السلام، ازداد في عام ٢٠٠٧ عدد الوفيات والإصابات الناجمة عن الاحتلال والصراع الداخلي واستمر ارتفاعها في الشهور الأولى من عام ٢٠٠٨^(١). ففي عام ٢٠٠٧، قتل نحو ٤١٢ فلسطينياً بينهم ١٠ نساء. وقتل نحو ٣٤٥ شخصاً بين بداية عام ٢٠٠٨ و ٢١ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، كان ٨٩ في المائة منهم في قطاع غزة وكان بينهم ٣١ امرأة و ٨٠ طفلاً^(٢).

٨ - وفي إطار قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن، استمرت جهود المنظمات الفلسطينية لبناء السلام على الرغم من صعوبة الظروف السياسية. وقامت منظمات المجتمع المدني، مثل مبادرة مفتاح (المبادرة الفلسطينية لتعزيز الحوار العالمي والديمقراطية)، بتركيز جهودها على الربط بين الخطة السياسية والخطة الاجتماعية للحركة النسائية الفلسطينية على صعيد القاعدة الشعبية. وبالإضافة إلى ذلك اشتركت اللجنة الدولية للمرأة من أجل سلام عادل ودائم بين الإسرائيليين والفلسطينيين في حوار حول السياسات على الصعيدين الدولي والوطني لزيادة مشاركة المرأة في مفاوضات السلام. وكانت اللجنة

(١) منظمة الصحة العالمية، الأوضاع الصحية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وفي الجولان السوري المحتل: تقرير الأمانة العامة (A/61/INF.Doc/4)، المرفق، الفقرة ١.

(٢) المرجع نفسه، الفقرة ١٣.

تضم ٢٠ من القيادات النسائية الفلسطينية العاملة في المنظمات الفلسطينية الحكومية وغير الحكومية^(٣).

٩ - وقد زاد الصراع الداخلي في الأراضي الفلسطينية من حدة المشاق الحالية. فبعد سيطرة حماس على غزة، أدت القيود الإضافية المفروضة على حركة البضائع والأشخاص إلى قطاع غزة إلى تدهور الأوضاع وإلى نقص في السلع الأساسية مثل الأغذية والكهرباء والوقود. وأدت زيادة القيود المفروضة على عمليات الوكالات الإنسانية إلى إعاقة وصول المساعدة الإنسانية إلى قطاع غزة والضفة الغربية (انظر A/63/74-S/2008/13، الموجز).

١٠ - وأعربت اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة عن قلقها الشديد لاستمرار تدهور حالة حقوق الإنسان وتدهور الحالة الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة (انظر A/63/273، الفقرات ١١٤-١١٨). وأشارت اللجنة، بوجه خاص، إلى أن انعزال قطاع غزة كان له أكبر الأثر على النساء والأطفال (المرجع نفسه، الفقرة ٤٥).

١١ - واستمرت عرقلة ممارسة الحق في حرية الحركة في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، أعرب مجلس حقوق الإنسان عن قلقه الشديد "للاستمرار عمليات إغلاق الأرض الفلسطينية المحتلة وعمليات إغلاق داخل هذه الأرض وتقييد حرية تنقل الأشخاص والبضائع، بما في ذلك الإقفال المتكرر لنقاط العبور في قطاع غزة، الأمر الذي تسبب في حرج للغاية بالنسبة إلى السكان للمدنيين، وتؤثر سلباً على تمتع الشعب الفلسطيني بحقوقه الاقتصادية والاجتماعية"^(٤). وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، أبلغ مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية عن وجود ٦٣٠ عقبة تعوق حركة الفلسطينيين، في الضفة الغربية والقدس الشرقية منها ٩٣ نقطة تفتيش بما مفتشون و ٥٣٧ عقبة بلا حراس^(٥).

١٢ - وظل النزاع يؤثر تأثيراً سلبياً على الاقتصاد الفلسطيني، حيث تم إحكام القيود المفروضة في الضفة الغربية واستمر إغلاق المعابر الرئيسية إلى غزة، مما أعاق مشاريع

(٣) مساهمة إدارة الشؤون السياسية في التقرير (٢٠٠٨).

(٤) انظر: الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثالثة والستون، الملحق رقم ٥٣ (A/63/53)، الفصل الثاني - ألف، القرار ١٨/٧، الفقرة ٣ (و).

(٥) مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، Closure Update: Main Findings and Analysis (استكمال بيانات عمليات الإغلاق: النتائج الرئيسية والتحليل)، ٣٠ نيسان/أبريل - ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨.

التنمية^(٦). وقد أفاد صندوق النقد الدولي بأن بيئة الاقتصاد الكلي كانت أقل ملاءمة مما كان متوقعا، وبأن معدلات البطالة والفقر ما زالت مرتفعة وخاصة في غزة، وبأن الدخول الحقيقية في الضفة الغربية وغزة انخفضت نتيجة للارتفاع الحاد في معدل التضخم. وذكر البنك الدولي أنه مع تدهور الاقتصاد الفلسطيني يزداد اعتماد الأراضي الفلسطينية المحتلة على المعونات^(٧).

١٣ - ويتبين من الدراسة الاستقصائية الفلسطينية للإنفاق والاستهلاك لعام ٢٠٠٧ أن نحو ٧٩ في المائة من الأسر المعيشية في غزة و ٤٦ في المائة من الأسر المعيشية في الضفة الغربية تعيش تحت خط الفقر^(٨). وفي عام ٢٠٠٨ تبين لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أن الأسر التي كانت فيما مضى تعتمد على نفسها أخذت تقع تدريجيا في هوة الفقر بسبب تدهور مصادر عيش الفلسطينيين^(٩). والواقع أن ما يقرب من ثلثي الأسر المعيشية التي ترأسها نساء (٦٢,٥ في المائة) تعيش في فقر^(١٠). ولمواجهة مشكلة الفقر وانعدام الأمن الغذائي، كان كثير من الآباء والأمهات يقللون كمية ما يتناولونه من الطعام حتى يمكنهم إطعام أطفالهم^(١١).

١٤ - إن الفقر والارتفاع العالمي في أسعار المواد الغذائية يؤثران تأثيرا شديدا على ظروف معيشة الفلسطينيين^(٧). وبسبب عدم كفاية الدخل وعدم توافر فرص العمل، يعتمد ٨٠ في المائة من الأسر المعيشية في غزة (١,٣ مليون شخص) و ٣٣ في المائة في الضفة الغربية (٠,٧ مليون شخص) على المساعدة الغذائية الدولية^(١٢). وفي مسح عاجل لحالة الأمن

(٦) صندوق النقد الدولي Macroeconomic and Fiscal Framework for the West Bank and Gaza: Second Review of Progress, (إطار الاقتصاد الكلي والإطار المالي في الضفة الغربية وغزة: الاستعراض الثاني للتقدم)، ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨.

(٧) البنك الدولي، "Palestinian Economic Prospects: Aid, Access and Reform" (الآفاق الاقتصادية في فلسطين: المعونة، وإمكانية الوصول، والإصلاح)، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨.

(٨) الأونروا (٢٠٠٨)، استمرار الأزمة في الأراضي الفلسطينية المحتلة: التطورات الاجتماعية - الاقتصادية في عام ٢٠٠٧، ٢٠٠٨، الفصل السادس.

(٩) مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، Prolonged Crisis in the Occupied Palestinian Territory: Socio-economic Developments in 2007, (الأزمة الممتدة في الأراضي الفلسطينية: التطورات الاجتماعية - الاقتصادية في عام ٢٠٠٧)، الصفحة ٥١ (من النص الإنكليزي).

(١٠) صندوق الأمم المتحدة للسكان، Occupied Palestinian Territory. Number 25, May 2008 (الأراضي الفلسطينية المحتلة)، العدد ٢٥، أيار/مايو ٢٠٠٨.

(١١) مساهمة فريق الأمم المتحدة القطري في الأراضي الفلسطينية المحتلة في التقرير (٢٠٠٨).

(١٢) منظمة العمل الدولية، The situation of workers of the occupied Arab territories - Report of the Director-General (حالة العمال في الأراضي العربية المحتلة - تقرير المدير العام)، ٢٠٠٨.

الغذائي اشتركت فيه منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي والأونروا تبين أنه على الرغم من المعونة الإنسانية ما زال انعدام الأمن الغذائي في ازدياد، حيث ينفق ما يقرب من ثلثي دخل الأسر المعيشية على الغذاء وحده^(١٣). وعلاوة على ذلك، تبين من الدراسة أن النساء والأطفال ما زالوا يتأثرون بشكل غير متناسب بانعدام الأمن الغذائي. وتبين انعدام الأمن الغذائي في الأسر المعيشية التي تبلغ فيها نسبة المقيمات من الإناث ٥٠ في المائة أو أكثر^(١٤). وكان تفسير ذلك هو عدم تساوي معدلات العمالة بين الرجال والنساء الذين تتساوى مستوياتهم التعليمية تقريباً وعدم اندماج المرأة في سوق العمل المنظمة^(١٥).

١٥ - وخلال الفترة التي يتناولها الاستعراض، استمر تدهور العمالة وتدهور حالة العمال في الأراضي الفلسطينية المحتلة. فقد أفادت منظمة العمل الدولية بازدياد سوء حالة العمالة وحالة العمال إلى حد كبير نتيجة لاستمرار معوقات حركة الأشخاص والسلع في الضفة الغربية وفي القدس الشرقية. فمن بين كل ثلاثة أشخاص في سن العمل لا يعمل سوى شخص واحد؛ والمشاريع إما مغلقة أو تعمل دون طاقتها بكثير؛ والاستثمارات الجديدة مؤجلة^(١٦).

١٦ - واحتمال عدم مشاركة المرأة في القوى العاملة أكبر من احتمال عدم مشاركة الرجل. ففي الربع الثاني (نيسان/أبريل - حزيران/يونيه ٢٠٠٨)، كان معدل اشتراك المرأة في سوق العمل ١٦ في المائة مقابل ٦٦,٣ في المائة للرجل^(١٧). واشترك في القوى العاملة ٦٤,٤ في المائة من الرجال الذين تبلغ عدد سنوات تعليمهم ١٣ سنة أو أكثر مقابل ٤٢,١ في المائة من النساء اللاتي أمضين في التعليم نفس العدد من السنوات^(١٨). وبالنسبة للشابات اللاتي تتراوح أعمارهن من ١٥ سنة إلى ١٩ سنة، كانت نسبة المشاركة ٢,١ في المائة مقابل ٢٥,٤ في المائة للشبان بنفس الفئة العمرية^(١٩).

١٧ - وأفاد الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أنه في الربع الثاني من عام ٢٠٠٨ (نيسان/أبريل - حزيران/يونيه) كانت النسبة المئوية للنساء في الزراعة ومصائد الأسماك والحراجة أعلى من النسبة المئوية للرجال: ٣٠,٧ من النساء و ١١ في المائة من الرجال^(٢٠). وتبين من دراسة لمنظمة العمل الدولية أن ٦٠ في المائة من العاملات و ١٦ في المائة فقط من

(١٣) برنامج الأغذية العالمي، *Food Security and Market Monitoring Report Number 19*، العدد ١٩ (تقرير الأمن الغذائي ورصد حالة السوق)، تموز/يوليه ٢٠٠٨.

(١٤) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة (نيسان/أبريل - حزيران/يونيه ٢٠٠٨)، جولة (الربع الثاني/٢٠٠٨)، ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، الجدول ٦.

(١٥) المرجع نفسه، الجدول ٨.

(١٦) السلطة الفلسطينية. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. مسح القوى العاملة (نيسان/أبريل - حزيران/يونيه ٢٠٠٨).

العاملين يعملون في الاقتصاد غير المنظم^(١٧). وعزى ارتفاع نسبة النساء في العمل غير المنظم إلى عدم وجود بنية أساسية وخدمات اجتماعية كافية ومقدور عليها، مما ألقى بعبء رعاية الشباب والمسنين والمرضى على النساء وحدّد من خيارات العمل بالنسبة لهن وجعلهن يتجهن إلى ترتيبات العمل غير الرسمية التي يتم القيام بها عادة في البيت^(١٧).

١٨ - وقد أثرت قيود الحركة تأثيراً سلبياً على صحة المرأة. ففي الفترة قيد الاستعراض، اضطرت ٦٩ من الحوامل إلى الوضع عند نقاط التفطيش العسكرية الإسرائيلية. وتوفي نتيجة لذلك ٣٩ طفلاً و ٥ نساء^(١٨). ولما كانت مرافق التوليد لا توجد إلا بمستشفيات المدن، فإن بعض الحوامل ينتقلن إلى بيوت أقارب لهن يعيشون في المدن قبل الوضع المتوقع ببضعة أسابيع (انظر A/HRC/7/44، الفقرة ٧ (د) و (ه)). وقد انخفض معدل حضور الحوامل الجدييدات إلى عيادات رعاية الأمومة وصحة الطفل من ٤,٨ زيارة للحامل الواحدة في عام ٢٠٠٥ إلى ٣,٧ زيارة للحامل في عام ٢٠٠٦^(١٩). وتعاونت وزارة الصحة مع الوكالات الدولية، ومنها اليونيسيف، لتوفير اللقاحات لحديثي الولادة وللأطفال عموماً وللأمهات^(٢٠).

١٩ - وأفادت منظمة الصحة العالمية بأن الأوضاع الصحية للسجينات عموماً كانت بالغة الصعوبة والسوء^(٢١). ففي نهاية تموز/يوليه ٢٠٠٨، أفاد أحد التقارير بأن ٧٧ من المسجونات لأسباب أمنية كن محتجزات في السجون والمعتقلات الإسرائيلية^(٢٢). وكان ما يقرب من ٢٥ في المائة من السجينات الفلسطينيات يعانين من أمراض يمكن علاجها مثل نقص الوزن المفرط، والضعف العام، والأنيميا ونقص الحديد، وهي أمراض تنجم عن سوء التغذية ونقص المواد الغذائية الرئيسية^(٢٣). وبالإضافة إلى ذلك، فقد كن يتعرضن للمعاملة

(١٧) منظمة العمل الدولية، العمالة غير المحمية في الضفة الغربية وقطاع غزة، بيروت، ٢٠٠٨، الموجز التنفيذي.

(١٨) منظمة الصحة العالمية، ٢٠٠٨. المرجع السابق ذكره، الفقرة ١٦.

(١٩) منظمة الصحة العالمية، ٢٠٠٨. المرجع السابق ذكره، الفقرة ٦١.

(٢٠) المرجع نفسه، الفقرة ٦٣.

(٢١) المرجع نفسه، الفقرة ١٢.

(٢٢) معهد مانديلا لحقوق الإنسان، أشير إليه كمرجع في المشروع الذي ينفذه صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة بعنوان "حماية السجينات والمعتقلات الفلسطينيات في السجون الإسرائيلية"، كما أشير إليه في مساهمة فريق الأمم المتحدة القطري في التقرير (٢٠٠٨).

(٢٣) ورقة وقائع بعنوان "إهمال الاحتياجات الطبية للنساء الفلسطينيات في السجون الإسرائيلية"، نشرتها مؤسسة الضمير لدعم السجناء وحقوق الإنسان، ومؤسسة مانديلا لحقوق الإنسان والمركز الفلسطيني للإرشاد، حزيران/يونيه ٢٠٠٨، في نطاق مشروع "حماية السجينات والمعتقلات الفلسطينيات في السجون الإسرائيلية". متاحة على الموقع الشبكي: http://www.aseerat.ps/files/FactsheetJune 2008_Neglect.pdf (في: مساهمة فريق الأمم المتحدة القطري).

القاسية من جانب ضباط وضابطات السجن دون مراعاة لظروفهن أو لاحتياجاتهن الخاصة في حالة الحمل^(٢١).

٢٠ - وتبين من التقييمات التي أجريت مؤخرا للصحة النفسية للشعب الفلسطيني زيادة الضغوط النفسية وغيرها من مشاكل الصحة العقلية. وكان طول فترات التوتر وانعدام الأمن البدني وقيود الحركة وقلة فرص التعليم وفرص الاستمتاع بوقت الفراغ بعض أسباب التوتر النفسي بالنسبة لكثير من الفلسطينيين، وخاصة النساء والأطفال والمراهقين^(٢٢).

٢١ - واستمرت خلال الفترة قيد الاستعراض حوادث العنف ضد المرأة، بما فيها حوادث العنف المنزلي. وربطت نتائج دراسة استقصائية قام بها صندوق الأمم المتحدة للسكان ودراسة كيفية قامت بها الأونروا بين زيادة معدلات العنف المنزلي وزيادة العنف السياسي في عام ٢٠٠٧^(٢٣). كذلك أوضحت دراسة الأونروا أن معدلات العنف المنزلي ارتفعت منذ بدء الانتفاضة الثانية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، حيث كان الرجال يستخدمون النساء كمتنفس لغضبهم وإحباطهم وقلة حيلتهم^(٢٤). وتبين لصندوق الأمم المتحدة للسكان أن أغلبية المتزوجات (٦١,٧ في المائة) وغير المتزوجات (٥٣,٣ في المائة) تعرضن للعنف النفسي^(٢٥). واعتبرت اللاجئات أن من أسباب العنف المنزلي الفقر، وانخفاض مستويات التعليم، وعدم امتلاك القدرة على اتخاذ القرار، والعنف في الطفولة، والصراع في المجتمع، وسوء استخدام العقاقير، وقلة فرص الحصول على الطلاق. كذلك تم الربط بين قلة أو انعدام الدخل في الأسر التي ترأسها نساء والعنف المنزلي والعنف القائم على أساس نوع الجنس^(٢٦).

٢٢ - وظل الحق في التعليم يتأثر متأثرا شديدا بالاحتلال^(٢٧). فعلى الرغم من أن عدد الإناث كان أكبر من عدد الذكور في المدارس الابتدائية والثانوية في السنة الدراسية ٢٠٠٧-٢٠٠٨ (٥٤٨ ٧٨١ من الإناث مقابل ٥٤٨ ٣١٤ من الذكور)، فإن نسبة تسرب الإناث ظلت تتجاوز نسبة تسرب الذكور في المدارس الثانوية - ٣,٨ في المائة مقابل ٣ في المائة^(٢٨). وكانت أسباب التسرب من التعليم هي الزواج المبكر والحالة الاقتصادية وقيود السفر^(٢٩). وفي الفترة قيد الاستعراض، أبلغت اليونسكو أيضا عن أن فرص الفتيات الفلسطينيات في التنمية والترويج والمشاركة ما زالت قليلة. فالأماكن المأمونة التي يستطيعن الذهاب إليها قليلة، وعلى الرغم من وجود ٣٠٠ ناد من نوادي الشباب في مختلف أنحاء الأراضي الفلسطينية المحتلة فإن هذه النوادي تفتقر إلى التمويل وحسن الإدارة والأجهزة.

(٢٤) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، "فلسطين بالأرقام، ٢٠٠٧"، أيار/مايو ٢٠٠٨، الصفحة ٢٣.

كذلك أشارت اليونيسيف إلى أن فترة المراهقة تتأثر بالمطالب الأسرية وبالزواج المبكر للشابات والفتيات^(٢٥).

٢٣ - وما زالت نسبة المرأة في مراكز اتخاذ القرار منخفضة. فبيانات المكتب المركزي الفلسطيني للإحصاءات تفيد بأن المرأة تمثل ١٢,٦ في المائة من أعضاء المجلس التشريعي، و ٧,٤ في المائة من السفراء، و ١١,٢ في المائة من القضاة، و ١٢,١ في المائة من أعضاء النيابة العامة^(٢٦).

ثالثاً - تقديم المساعدة إلى المرأة الفلسطينية

٢٤ - يركز الفرع التالي على المساعدة المقدمة إلى المرأة الفلسطينية من كيانات منظومة الأمم المتحدة. واستناداً إلى المساهمات المقدمة من كيانات الأمم المتحدة، تم تحديد ثمانية مجالات قدم فيها الدعم هي: التعليم والتدريب؛ والصحة؛ والعمالة وتنظيم المشاريع؛ وحقوق الإنسان للمرأة؛ والعنف ضد المرأة؛ والمساعدة الإنسانية؛ والدعوة والإعلام؛ وجهود التنسيق بين الوكالات، بما في ذلك تعميم مراعاة المنظور الجنساني.

ألف - التعليم والتدريب

٢٥ - أفادت سبعة كيانات من كيانات الأمم المتحدة بأنها قامت بمبادرات لتحسين فرص النساء والفتيات في الحصول على التعليم الجيد وتلقي المقررات الدراسية التي تراعي الاعتبارات الجنسانية. وخلال السنة الدراسية ٢٠٠٦-٢٠٠٧، بلغ عدد المقيدات في المدارس الابتدائية والإعدادية والثانوية التابعة للأونروا ١٨٣ ٢٤١ فتاة (٥٠,١ في المائة من مجموع المقيدتين). وكانت الفتيات يمثلن ٦٩,٨ في المائة من الطلاب المستفيدين من المنح الدراسية التي تديرها الأونروا. وقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي برامج لحو الأمية في مجالات اللغة الإنكليزية والتدريب على الحاسوب إلى ٣ ٩٢٥ من المتسربات من التعليم.

٢٦ - وكجزء من إطار مبادرة الأمم المتحدة لتعليم الفتيات بالتعاون مع اليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وصندوق الأمم المتحدة للسكان، طلبت اليونسكو إجراء دراسة عن "النهوض" بتعليم الفتيات في عام ٢٠٠٧. وكمتابعة لهذه الدراسة أنشئ نظام للتوجيه المهني والإرشاد بنظام التعليم الفلسطيني، بدعم من اليونسكو. وعملت اليونيسيف مع وزارة التربية والتعليم العالي لتوفير مجموعة من المواد التعليمية في محالي الرياضة

(٢٥) مساهمة اليونيسيف في التقرير (٢٠٠٨).

(٢٦) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، نشرة صحفية، ١٦ آذار/مارس ٢٠٠٨.

والعلوم إلى المدارس المحرومة، ضمن أشياء أخرى، لتحسين عملية التعليم والتعلم في المدارس. كذلك ساعدت اليونيسيف على الانتهاء من إعداد خطة السنوات الخمس للتعليم التي تستهدف توفير فرص التعليم الجيد للفتيان والفتيات على قدم المساواة. وعين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة ست شابات لتقدم الإرشاد الأكاديمي إلى الفتيات في المدارس. وقدم صندوق الأمم المتحدة للسكان الدعم إلى جهود وزارة التربية من أجل زيادة فرص اكتساب المهارات الحياتية التي تراعي الاعتبارات الجنسانية عن طريق التربية الجنسية والتربية في مجال الصحة الإنجابية بالمدارس الثانوية.

٢٧ - وأفادت كيانات الأمم المتحدة عن بناء و/أو إصلاح الأبنية المدرسية المحلية وتوفير اللوازم المدرسية على اعتبار أن ذلك يمثل خطوات رئيسية نحو زيادة فرص الفتيات في الحصول على التعليم. وعلى سبيل المثال، قدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدعم في بناء فصول ومكتبات ومعامل في ١٦ مدرسة بينها مدارس للفتيات فقط. كما قدم البرنامج الدعم في بناء ثلاث دور للحضانة كانت تديرها مراكز المرأة أو المجالس المحلية، وأنشأت وظائف دائمة لمدرسات وإداريات. وعملت اليونيسيف مع هيئة المياه الفلسطينية ومرفق مياه البلديات الساحلية لتوفير المياه لنحو ١٢٠ مدرسة، وبناء ١٠ وحدات للمرافق الصحية في مدرسة الفارابي الابتدائية للبنات، وعملت على زيادة الوعي فيما يتعلق بالنظافة الشخصية والتصحاح البيئي في المدارس وفي بعض المجتمعات المحلية غير الحصينة.

٢٨ - وتم تقديم برامج التدريب الخاصة بالمرأة في مجموعة واسعة من المجالات المتصلة بالتطوير المهني والتطوير الوظيفي. وأفادت الأونروا بأن ١٠٩ ٢ فتيات تلقين التدريب التقني والمهني (٣٦,٣ في المائة من مجموع الطلاب). وبلغت نسبة النساء نحو ٥٣ في المائة بين أعضاء هيئة التدريس الذين عينتهم الوكالة والذين كان عددهم يزيد عن ١٨ ٠٠٠ مدرس ومدرسة. وأتيحت فرص التدريب المهني لنحو ٤٤٥ من أعضاء هيئة التدريس، كان ٤٩ في المائة منهم من النساء. ونظمت الوكالة ٥٦٣ دورة تدريبية لأكثر من ١١ ٩٠٧ مشتركين، ٢٠ في المائة منهم من النساء، وذلك من خلال برنامجها للتدريب على تنظيم المشاريع الصغيرة والبالغة الصغر، وهو برنامج صمم لتلبية احتياجات منظمي المشاريع المتناهية الصغر وأصحاب المشاريع الصغيرة في غزة. وقامت اليونسكو ووزارة الثقافة بتدريب ٢٥ فلسطينية على الفنون التقليدية والحرف اليدوية. وفي إطار المسابقة المعمارية التي نظمتها اليونسكو لتصميم الأماكن العامة والمرافق الحضرية في مدينة نابلس القديمة، عهد بـ ١٦ مهندسة معمارية شابة إلى متخصصين لتطوير أفكارهن التصميمية إلى تصميمات قابلة للتنفيذ. واستفادت أربع مهندسات معماريات مبتدئات من التدريب على طريقة التعلم بالممارسة المقدم في إطار خطة صيانة وإدارة منطقة بيت لحم.

٢٩ - كذلك شجعت برامج التدريب كوسيلة لتعزيز الدور القيادي للمرأة وزيادة فرصها في الانتفاع بفوائد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وعلى سبيل المثال، قدمت اليونيسكو الدعم في عام ٢٠٠٧ للمشروع المسمى "سماع رأي المرأة" لبناء القدرات واكتساب المهارات اللازمة لتنظيم الحملات الذي استفادت منه ٢٠ من القيادات المجتمعية الشابة في الخليل والمنطقة الريفية الجنوبية بالضفة الغربية. وفي عام ٢٠٠٨، قدمت اليونيسكو أيضا الدعم للمشروع المسمى "تولي المرأة للقيادة"، وذلك بالتعاون مع شبكة الإنترنت للإعلام العربي، الذي قدم برنامجا للتدريب والتطوير المهني استفادت منه ١٥ صحفية و ٣٠ من مديري وسائل الإعلام في غزة والضفة الغربية.

٣٠ - وفي غزة، سعت المراكز التي أنشأها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى توفير الفرص المتساوية في الانتفاع بالخدمات الاجتماعية والاقتصادية للنساء وأسرهن. وبالإضافة إلى تطوير مهارات المرأة، أتاحت هذه المراكز أيضا للمرأة أماكن مأمونة للاجتماع والعمل والحصول على الدعم الاجتماعي غير الرسمي. ونظمت في هذه المراكز خلال السنة نحو ٢١٩ دورة تدريبية وحلقة دراسية وحلقة عمل. واستفادت ٦٥ امرأة من الوظائف الدائمة التي أنشأها المراكز.

باء - الصحة

٣١ - أفادت عدة كيانات من كيانات الأمم المتحدة عن أنشطة لتشجيع فرص حصول المرأة الفلسطينية على الرعاية الصحية على قدم المساواة. ويسرت منظمة الصحة العالمية تنسيق الاجتماعات مع مقدمي الرعاية الصحية على صعيد المناطق، لإيجاد حلول تلبي احتياجات النساء والفتيات من الخدمات الصحية الوقائية، بما فيها اختبارات أشعة الثدي. وتعاونت منظمة الصحة العالمية مع صندوق الأمم المتحدة للسكان في توفير الأدوية والمعدات اللازمة للخدمات الصحية الموجهة إلى النساء اللاتي هن في سن الحمل.

٣٢ - وبالتعاون مع وزارة الصحة وجمعية الصليب الأحمر الفلسطينية، قدمت اليونيسيف إلى وزارة الصحة وجمعية الهلال الأحمر الفلسطينية ٤٥٢ طقم إسعافات أولية، و ١٣ طقم أدوات صحية لحالات الطوارئ، و ١٠ طواقم قبالة، و ١٦ طقم أدوات توليد جراحية، و ٦٠ طاقم أدوات إنعاش.

٣٣ - وقامت الأونروا بتغطية شاملة بالتحصين للنساء ضد الأمراض التي يمكن الوقاية منها باللقاحات. وقدمت اليونيسيف الدعم لوزارة الصحة في شراء اللقاحات وما يتصل بها من الإمدادات اللازمة لأكثر من ١٠٠ ٠٠٠ امرأة في سن الحمل.

٣٤ - وبدعم من صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، تم الحصول على تصريحات لـ ٢٨ طبيباً خارجياً بدخول السجون والكشف على السجينات المحتاجات إلى رعاية طبية متخصصة.

٣٥ - وأعطى عدد من الكيانات الأولوية لتنظيم الأسرة والرعاية السابقة للولادة من أجل ضمان الوضع المأمون للمقيمات في المناطق المعزولة بالضفة الغربية وقطاع غزة. وتلقى ما يقرب من ٩٠ ٠٠٠ امرأة الرعاية السابقة للولادة في مجالات عمليات الأونروا الخمسة. وطلبت أكثر من ٢٤ ٠٠٠ مريضة جديدة الحصول على الإرشادات فيما يتعلق بتنظيم الأسرة. وقدمت منظمة الصحة العالمية توصيات إلى وزارة الصحة الغرض منها تحسين فرص ارتفاع الحوامل بالمرافق الصحية. وقدم صندوق الأمم المتحدة للسكان الدعم إلى ٣٩ عيادة عامة بغرض تعزيز إدماج خدمات الصحة الإنجابية في الرعاية الصحية الأولية، وشجع الاهتمام بمسألة العنف ضد المرأة في خدمات الإرشاد التي تقدم في مرافق الرعاية الصحية الأولية. وقام الصندوق بإعادة تدريب عدد من المؤهلين بينهم أطباء وممرضات وقابلات، للعمل في حالات طوارئ الولادة في الضفة الغربية وغزة.

٣٦ - كذلك قامت عدة كيانات بتقديم الإرشاد النفسي - الاجتماعي للمرأة. فقد قام برنامج الأونروا للصحة العقلية المجتمعية في الضفة الغربية وقطاع غزة بتوفير الدعم النفسي - الاجتماعي لـ ٦ ٣٢١ لاجئة فلسطينية. وقامت أربعة مراكز للصحة النسائية يدعمها صندوق الأمم المتحدة للسكان بتقديم المشورة الصحية والنفسية والقانونية، كما قدمت التوعية والعلاج الطبيعي والرياضة البدنية وخدمات التنقيف الصحي إلى النساء اللائي يعشن في المناطق المحرومة بالأراضي الفلسطينية المحتلة. وظل صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة يوفر للمرأة الريفية في المناطق المهمشة بالضفة الغربية وقطاع غزة جلسات الإرشاد النفسي - الاجتماعي الجماعية والاستشارات الفردية والعلاج المتخصص لمشاكل الصحة العقلية. وخلال الفترة قيد الاستعراض، قام الصندوق بتدريب ١١٥ من القيادات النسائية ليصبحن مصادر معلومات في المجتمع المحلي فيما يتعلق مسائل الصحة العقلية. وتم تقديم المشورة والإرشاد النفسي - الاجتماعي الفردي إلى ١٥٠ امرأة، واستفادت ٢٠٠ امرأة أخرى من جلسات الإرشاد النفسي الجماعي.

٣٧ - ونظم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حلقات عمل وقدم الدعم النفسي - الاجتماعي إلى ٥٠٠ امرأة. وتم تعيين خمس نساء لتقديم خدمات الإرشاد وتدريب غيرهن من النساء على تسوية المنازعات، والثقة بالنفس، ومهارات الاتصال. كذلك نظم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي دورات للتوعية الصحية وقدم استشارات طبية مجانية إلى ٢٧٠ امرأة، وجلسات

توعية نفسية وقانونية إلى ١٢ ٦٢٠ امرأة لمساعدتهن في التغلب على الإرهاق النفسي. وفي شراكة مع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، عززت اليونيسيف أفرقتها للتدخل في الأزمات في الضفة الغربية وقطاع غزة لزيادة قدرتها على التعامل بمزيد من الفعالية مع من يحتاجون إلى المساعدة النفسية - الاجتماعية.

٣٨ - وتم تقديم برامج للتثقيف الصحي والتدريب مع مراعاة المنظور الجنساني، بما في ذلك برامج تتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وشجعت الأونروا برامج التثقيف الصحي المتعلقة بالإيدز وغيره من الأمراض التي تنتقل بالاتصال الجنسي، وتضمن ذلك تقديم هذه البرامج لجميع موظفي الوكالة.

٣٩ - وقدمت منظمة الصحة العالمية الدعم لوزارة الصحة في إنشاء وإدارة الأفرقة المتخصصة في مجالات الصحة الإنجابية والتغذية والصحة العقلية، لتيسير وتنسيق أنشطة مقدمي الرعاية وتقديم المشورة والتوصية بالأولويات وتبادل المعلومات.

جيم - العمالة وتنظيم المشاريع

٤٠ - أفادت كيانات الأمم المتحدة بالجهود التي بذلت لتوفير العمل للمرأة من أجل تشجيع الاعتماد على الذات وإعادة توفير أسباب العيش التي تسهم في تحقيق الأمن الغذائي في المدى الطويل. فقد اتخذ برنامج الأغذية العالمي مجموعة إجراءات لتوفير فرص العمل، وتوفير الدخل والتدريب المهني، والمساعدة في توفير سبل العيش، لمساعدة المزارعين الفقراء والعمال عاطلين والنساء الضعيفات. وأعطيت الأولوية للأسر التي ترأسها نساء والتي تمثل ٣٣,٦ في المائة (٢ ٨٥٠) من المستفيدين الذين تقدم لهم المساعدة في الضفة الغربية و ٥٠,٦ في المائة (٨٢ ٥٦٠) في غزة.

٤١ - ومثلت المرأة ٣٠ في المائة من المستفيدين من برنامج الأونروا لتوفير فرص العمل الذي ينفذ في الضفة الغربية وغزة. وفي إطار هذا البرنامج، وضع المكتب الميداني للأونروا بغزة سياسة للأومومة تمكن الحوامل المتعاقبات من الحصول على ٤٢ يوما كإجازة أومومة غير مدفوعة الأجر بدون أن يفقدن وظائفهن. وأنشئت آلية للرصد يراعى فيها المنظور الجنساني لضمان توفير بيئة عمل كريمة للمرأة، وذلك بوسائل منها سياسة الرضاعة الطبيعية التي تأخذ بها الأونروا.

٤٢ - وقدم عدد من كيانات الأمم المتحدة المنح والتدريب لتشجيع منظمات المشاريع من الفلسطينيات. فقد قدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي التدريب لـ ١٨ من ذوات الدخل المنخفض في مركزين نسائيين في جباليا والنصيرات. واستفادت نحو ٢٤ امرأة من بناء مركز

التدريب المهني في جنين ومن الدورات التي يقدمها في مجالات تصميم الأزياء والحواشيب وأعمال السكرتارية. وفي قطاع غزة، قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتدريب ١٠٤٣ من ربات البيوت الفقيرات على معالجة النفايات المنزلية وصنع أدوات الزينة المنزلية؛ ونفذ مشاريع لتوفير الدخل لخمس منظمات نسائية؛ ودرب ٣٠ امرأة على كيفية البدء في مشاريع الأعمال الخاصة وإدارتها. كذلك قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتدريب ٦٠ امرأة في مجال التربية الوطنية. وفي الضفة الغربية، قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة بتدريب ٢٥٠ امرأة فقيرة على المهارات الإدارية والتقنية اللازمة لتجهيز الفائض المحلي من الفواكه والخضروات وتحويلها إلى منتجات صحية قابلة للتسويق.

٤٣ - وقام المكتب الإقليمي لمنظمة العمل الدولية في بيروت، بالاشتراك مع شركة ريادة للاستشارات والتدريب الفلسطينية، بإعداد ورقة بعنوان "حالة ربات الأعمال وتقييم مؤسساتهن في الأراضي الفلسطينية المحتلة" تم فيها تقييم مدى اشتراك المرأة في مؤسسات القطاع الخاص. وفي آذار/مارس ٢٠٠٨، نظمت منظمة العمل الدولية تدريباً إقليمياً للمدربين في موضوع "المرأة وتنظيم الأعمال" شارك فيه أربعة ممثلين فلسطينيين للمنظمات غير الحكومية ورابطات سيدات الأعمال ومراكز التدريب، بغرض مساعدة شركاء منظمة العمل الدولية من المنظمات على تشجيع تنظيم المشاريع بين الفقيرات.

٤٤ - وأفادت الأونروا والصندوق الدولي للتنمية الزراعية بأنه تم إنشاء مشاريع للقروض البالغة الصغر التي تقدم للمرأة كعامل حيوي للحد من الفقر وتمكين المرأة اقتصادياً. وقامت الأونروا بتقديم أكثر من ٢٠٣٠ قرضاً جماعياً جديداً بلغت قيمتها ما يقرب من ٩٠٠.٠٠٠ دولار إلى منظمات المشاريع البالغة الصغر في قطاع غزة. وقامت الوكالة، من خلال مشاريعها للإقراض المباشر وغير المباشر، بتقديم ١٩٥٠ قرضاً بالغ الصغر للاجئين الفلسطينيين ٨١ في المائة منهم من النساء.

٤٥ - واستكملت منظمة الأغذية والزراعة مشروعاً لتمكين المرأة بشأن "دعم مشاريع الأمن الغذائي المتزلي ومشاريع توفير الدخل من خلال الإنتاج الزراعي البيولوجي المتزلي المكثف والصناعة المنزلية في الضفة الغربية وقطاع غزة" يستهدف القدس الشرقية والخليل وجنين وغزة. ووزعت صناديق تربية النحل وأرانب لأغراض توفير الدخل والاستهلاك المعيشي على ٥٠٠ امرأة. وقامت منظمة الأغذية والزراعة بتشجيع تنظيم معرض وطني للرباطات النسائية في رام الله أتاح لها تسويق منتجاتها من الصناعة التقليدية ومنتجاتها الزراعية والغذائية. وأطلق أيضاً برنامج منظمة الأغذية والزراعة لمدارس تدريب المزارعين الصغار على الزراعة والحياة من أجل بناء مهارات المعيشة وتنظيم المشاريع لدى الشباب، بما في ذلك

الشابات. ويعمل المشروع في اتصال مع ١٦ منظمة غير حكومية من مختلف أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة.

٤٦ - وقدم مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) إفادة عن برنامجه الممتد على سنتين (٢٠٠٦-٢٠٠٨) المعنون "إنشاء مجلس الشاخصين الفلسطيني"، وهو المجلس الذي يتولى تمثيل وحماية مصالح الشاخصين والمصدرين الفلسطينيين. وأكد الأونكتاد على أن المجلس الذي تتولى رئاسته إحدى سيدات الأعمال ملتزم باستقدام أعضاء من النساء ويشجع مشاركتهن الكاملة في جميع أنشطة المجلس.

دال - حقوق الإنسان للمرأة

٤٧ - أفادت كيانات الأمم المتحدة عن إجراء حملات اتصال وتوعية في مجال حقوق الإنسان الخاصة بالمرأة والفتاة. وقامت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في اليوم الدولي للقضاء على العنف ضد المرأة في عام ٢٠٠٧ بتنظيم حملة على مدى ثلاثة أيام في الضفة الغربية استهدفت النهوض بحماية حقوق النساء الفلسطينيات. ونظم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حملة توعية بشأن العنف ضد المرأة، وأجرى دورات في مجال حقوق المرأة بلغ عدد المشاركين فيها ٢٠٠ ١ امرأة ورجل، وقام بتدريب ٢٠ محامية في مجال الدعوة من أجل حقوق المرأة فيما يخص النساء ضحايا العنف المعرضات له.

٤٨ - وخلال الفترة قيد الاستعراض، قدم دعم كبير من أجل بناء القدرات في مجال حقوق الإنسان للمرأة. ونظمت مفوضية حقوق الإنسان، بالتعاون مع جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية، نشاطا شارك فيه ٣٠ رجلا وامرأة ركز على التحديات التي تواجهها المرأة في سبيل تمتعها بحقوق الإنسان الخاصة بها، وعلى أفضل الممارسات في مجال التحقيقات القانونية في أعمال العنف ضد المرأة والفتاة، وعلى سبل الاستفادة من آليات حماية حقوق المرأة الخاصة بالأمم المتحدة. وقدم صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة الدعم لإصدار دليل مشورة أكاديمي مراعى للاعتبارات الجنسانية ولتنظيم دورات لمحو الأمية القانونية لحوالي ٥٠٠ امرأة في مجال النظام القانوني الفلسطيني. وشارك في تنظيم حلقة عمل إقليمية للقضاة والبرلمانيين بشأن تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة كل من مركز المرأة التابع للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا وشعبة النهوض بالمرأة التابعة للأمم المتحدة في الأردن في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧. وشارك في التدريب ثلاث نساء فلسطينيات وعضو واحد من المجلس التشريعي الفلسطيني وقاضيان.

هاء - العنف ضد المرأة

٤٩ - وقدمت اليونيسكو الدعم، من خلال مشروعها "مركز المرأة الفلسطينية للبحث والتوثيق" في رام الله، لبناء القدرات البشرية والمؤسسية للمنظمات الحكومية وغير الحكومية ذات الصلة بحقوق المرأة. وشرعت اليونيسكو والمركز النسائي للبحوث والاستشارات القانونية في قطاع غزة في جمع قصص عن التمييز ضد المرأة من أجل المشاركة في مبادرة صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة المعنونة "قصص اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة". وقد تم جمع ٧٠ قصة حتى آب/أغسطس ٢٠٠٨. وكلفت اليونيسكو أيضا بإعداد ورقة بعنوان "الإصغاء إلى قصص الفتيات: تعليم الفتيات في ظروف النزاع"؛ وأعدت صحيفة وقائع عن المرأة الفلسطينية والتعليم. ونظم المركز النسائي للبحوث والاستشارات القانونية عدة دورات تدريبية للعاملين بالحكومة والمنظمات غير الحكومية. وتم تدريب ما مجموعه ٢٨ موظفا من الإدارة القانونية بالسلطة الفلسطينية على تحليل القوانين من منظور جنساني. وقام المركز بتعليم مناهج البحث الكيفي والكمي من منظور جنساني لمتدربين بلغ عددهم ٤٢ متدربا من إدارات السلطة الفلسطينية.

٥٠ - وتعاون صندوق الأمم المتحدة للسكان مع المركز النسائي للمساعدة القانونية وإسداء المشورة، وهو منظمة غير حكومية فلسطينية مقرها القدس، في إعداد دليل لمقدمي الخدمات فيما يتعلق بالنهج المراعي للاعتبارات الجنسانية في تقديم المشورة النفسية - الاجتماعية والاستشارات القانونية. وشرع المكتب الميداني للأونروا في غزة في مبادرة بعيدة المدى للتمكين، هي "المساواة عمليا"، تركز على تحقيق المساواة فيما يتعلق بوضع النساء والرجال في قطاع غزة والخيارات والفرص المتاحة لهم. وقامت الوكالة من خلال مراكز البرامج النسائية التابعة لها والبالغ عددها ٦٥ مركزا بتقديم الدعم للفصول المسائية وفصول مواصلة التعليم لفائدة ٣٤٥ ٢ امرأة، ولدورات للتوعية بحقوق المرأة لفائدة ٩٥٢ ١١ امرأة، ولأنشطة شبابية لفائدة ١٩ ٥٢٩ فتاة. وقام صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة بتنظيم أنشطة وحلقات عمل تناولت فيما تناولته اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة واتفاقية حقوق الطفل، وذلك في ٨٠ مركزا محليا في الضفة الغربية وقطاع غزة.

٥١ - وأفادت كيانات الأمم المتحدة بما بُذل من جهود لتعزيز حقوق الشباب. وقام مكتب اليونيسيف بالأردن بأنشطة توعية موجهة إلى الآباء والأمهات وأعضاء المجتمع المحلي فيما يتعلق بحقوق المراهقين، وخاصة حقوق الفتيات. وأدت هذه الأنشطة إلى زيادة مشاركة الفتيات في الأنشطة الإنمائية والتعليمية التي تقوم بها مراكز البرامج النسائية. وواصل صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة تقديم الدعم لمشروع رصد حقوق الشباب الذي تنفذه منظمة

غير حكومية محلية متخصصة في وسائل الإعلام والشباب. وتم تشكيل مجموعة من ٩٨ من الناشطين في مجال القدوة الشبابية (٥٠ من الإناث و ٤٨ من الذكور) للتوعية بالحقوق والمسؤوليات بين أقرانهم والمستفيدين من الشباب.

٥٢ - كما ركزت مبادرات مختلفة اضطلعت بها كيانات الأمم المتحدة على النساء ذوات الاحتياجات الخاصة. فعلى سبيل المثال، قامت مفوضية حقوق الإنسان، بالشراكة مع جمعية نجوم الأمل لتمكين النساء ذوات الإعاقة، بتنظيم حدث رفيع المستوى بعنوان "جرب كرسي المعاقين"، لتوعية المشاركين بالواقع الذي تعيشه النساء الفلسطينيات ذوات الإعاقة. وفي بلدية رفح، قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بإنشاء ناد خاص لضعاف السمع من النساء والرجال ووفر أنشطة لنحو ٢٠٠ عضو، بما فيها أنشطة في مجالات الفنون والحرف اليدوية والألعاب الرياضية.

هاء - العنف ضد المرأة

٥٣ - واصلت كيانات الأمم المتحدة معالجة مسألة العنف ضد المرأة بوصفه انتهاكا خطيرا لحقوق الإنسان للمرأة. فعلى سبيل المثال، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، استضافت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في جنيف ١٤ ممثلا لمنظمات غير حكومية فلسطينية محلية من الضفة الغربية، من أجل تعزيز التفاعل بين المنظمات غير الحكومية وآليات الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان ومن أجل وضع استراتيجيات لمكافحة العنف ضد المرأة. كما نظم صندوق الأمم المتحدة للسكان ووزارة شؤون المرأة مؤتمرا وطنيا لمكافحة العنف القائم على نوع الجنس. ودعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة في الأرض الفلسطينية المحتلة بحثا ميدانية عن الدعارة القسرية والاتجار بالنساء وقامت منظمة غير حكومية بتنفيذها. وقام البرنامج أيضا بتحديث خطين هاتفين مجانيين في غزة وخط واحد في الضفة الغربية لتقديم المساعدة لضحايا العنف من النساء. وتلقى ما يربو على ٩ ٣٠٠ امرأة المشورة والتوعية من خلال هذه المبادرة.

٥٤ - واضطلعت كيانات الأمم المتحدة بمبادرات عدة ترمي إلى تدريب النساء على حماية أنفسهن من العنف وتعزيز القدرة المؤسسية للمنظمات غير الحكومية الشريكة بهدف منع العنف ودعم الضحايا. فعلى سبيل المثال، أطلق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وشركاؤه من المنظمات غير الحكومية مبادرات مجتمعية لتمكين المرأة من حماية نفسها من العنف القائم على نوع الجنس. كما ساعد الصندوق في بناء قدرات المؤسسات المحلية من أجل إدماج مسألة حماية المرأة ضمن مجموعة خدمات الدعم النفسي المقدمة للنساء

المعرضات للخطر؛ وعزز التعاون مع منطمتين غير حكوميتين في الضفة الغربية ومع واحدة في قطاع غزة من أجل زيادة قدراتها على التوعية بالعنف ضد المرأة على الصعيد المحلي.

٥٥ - وأفادت كيانات تابعة للأمم المتحدة عن بذلها الجهود لإقامة تحالفات مع منظمات حكومية استراتيجية ومع جهات فاعلة من المجتمع المدني لمنع العنف ضد المرأة. فعلى سبيل المثال، عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة مع منظمات المجتمع المدني ومنظمات ذات وجهة دينية في مجال تعزيز حقوق المرأة والقضاء على الممارسات الضارة، بما فيها تشويه الأعضاء التناسلية للإناث. وفي عام ٢٠٠٨، باشر صندوق الأمم المتحدة للسكان مع وزارة الشؤون الاجتماعية مشروعاً للنهوض بالتدريب المهني للشابات وتعزيز قدرات موظفي الوزارة في مجال الحماية من العنف القائم على نوع الجنس والحيلولة دون وقوعه.

٥٦ - كذلك عمل الصندوق مع الشركاء الوطنيين في تنفيذهم لقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن، وذلك من خلال القيام بمبادرات على صعيد المجتمع المحلي تمكن المرأة من حماية نفسها من العنف القائم على نوع الجنس. كما ساعدت هذه المبادرات في بناء قدرة المنظمات غير الحكومية على تحسين الخدمات، وخاصة خدمات الدعم النفسي - الاجتماعي. وواصل صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة تقديم الدعم إلى اللجنة الدولية للمرأة من أجل سلام عادل ودائم بين الإسرائيليين والفلسطينيين^(٣).

واو - المساعدة الإنسانية

٥٧ - واصلت كيانات الأمم المتحدة تقديم المساعدة الإنسانية إلى النساء الفلسطينيات اللاتي يعشن في مخيمات اللاجئين وفي القرى المحرومة. وعلى سبيل المثال، ساعدت الأونروا أفقر اللاجئين المسجلات، ومعظمهن من أسر ترأسها نساء. ومن خلال المساعدة التي تقدمها الوكالة لمواجهة المشاق تم تزويد الأسر بشبكة أمان شملت الدعم الغذائي والمساعدة النقدية وأفضلية الالتحاق بمراكز التدريب المهني التي تتولاها الوكالة.

٥٨ - وتم التصدي لمسألة الأمن الغذائي كمسألة ذات أولوية في عدد من المبادرات التي قامت بها كيانات الأمم المتحدة. وكان الغرض من توفير التغذية المدرسية في أكثر مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة حرماناً من الأمن الغذائي هو تشجيع الآباء والأمهات على إبقاء أطفالهم في المدارس وتوفير فرص العمل للمجتمع المحلي. وكان برنامج الطعام مقابل التدريب الذي ينفذه برنامج الأغذية العالمي في الضفة الغربية يستهدف مساعدة ٢٠٠ ٩ امرأة، وركز هذا البرنامج على البساتين المتزلية والصناعات الحرفية وتجهيز الأغذية وتربية الحيوانات والزراعة وتربية النحل. وقد استفادت نحو ٤٠٠ ٨ امرأة من التدريب على المهارات الحياتية في مجال الصحة والتغذية. كذلك قام البرنامج من خلال مشروع التدريب مقابل العمل

بإدخال التغذية المدرسية في مدارس الحضانة والمدارس الابتدائية في معظم المناطق غير المؤمنة غذائياً في الضفة الغربية وقطاع غزة. ووفر البرنامج جزءاً من السلع الغذائية، كما دفع مرتبات ٢٠٠٠ امرأة في المخابز المحلية ومراكز المرأة. واستفادت من برنامج المساعدة الغذائية الذي تتولاه الأونروا ١١٢ ٢٥٦ من الحوامل والمرضعات و ٥٦ ٥٨٧ من النساء بمساعدتهن في دخول المستشفيات. وفي قطاع غزة، قام صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة بمبادرة للتغذية المدرسية يستفيد منها ٤٥٠ طفلاً في رياض الأطفال بمخيمات اللاجئين في النصيرات، وتعمل بالبرنامج ١٢ عاملة. وساعدت اليونيسيف اللاجئين الفلسطينيين في الحصول على رعاية حديثي الولادة وعلى الدعم التغذوي.

٥٩ - كذلك ساعد برنامج التغذية بالمؤسسات التابع لبرنامج الأغذية العالمي المقيّمت في مؤسسات مثل الملاحي والمستشفيات وبيوت المسنين، وكان من بين المستفيدات من البرنامج ٢٤٠٠ امرأة في غزة و ٥١٠٠ امرأة في الضفة الغربية. وفي إطار العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش التي بدأت في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، يعمل برنامج الأغذية العالمي ووزارة الشؤون الاجتماعية على تلبية الاحتياجات الغذائية للمعتمدين، وخاصة الأرامل والمطلقات والمنفصلات عن أزواجهن والعازبات المسنات. وكانت المرأة تمثل نحو ٥٧ في المائة (١٥٠٠٠) من المستفيدين في الضفة الغربية و ٥٥ في المائة (٤٧٠٠٠) من المستفيدين في غزة).

٦٠ - وأفادت كيانات الأمم المتحدة عن مبادرات للإسهام في توفير السكن اللائق. وعلى سبيل المثال، ساعدت الأونروا ٢٦٥ أسرة ترأسها نساء في إعادة تشييد المأوى أو إصلاحها، وكانت المرأة تمثل ١١ في المائة من اللاجئين المشتركين في مشاريع المساعدة الذاتية في مجال البنية الأساسية. وتعهّدت اللجنة السعودية لإغاثة الشعب الفلسطيني بتقديم ٦,٣ مليون دولار إلى موئل الأمم المتحدة لمشروع "وضع برنامج للإسكان وتوفير الدخل للفقيرات في الخليل بالضفة الغربية". ويشمل المشروع بناء ١٠٠ وحدة سكنية والقيام بأنشطة صغيرة لتوفير الدخل تستهدف الفقيرات وأسرهن.

زاي - الدعوة والإعلام

٦١ - قام عدد من كيانات الأمم المتحدة بجمع وتحليل ونشر المعلومات المتعلقة بحالة المرأة الفلسطينية والدعوة إلى تمكين المرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين. وعلى سبيل المثال، واصلت منظمة الصحة العالمية جمع المعلومات عن الآثار الصحية لتقييد حركة المرأة.

٦٢ - واستخدمت موارد وسائل الإعلام كأدوات للدعوة من أجل توجيه الاهتمام إلى حالة المرأة في المنطقة. وعلى سبيل المثال، قامت شعبة حقوق الفلسطينيين بإدارة الشؤون

السياسية، من خلال برنامجها للمطبوعات، بتضمين معلومات عن حالة المرأة الفلسطينية في نشرتها الشهرية المعنونة "استعراض شهري للأحداث المتصلة بقضية فلسطين"، وفي نشرة "أخبار نشاط المنظمات غير الحكومية" التي تصدر كل شهرين. وقام صندوق الأمم المتحدة للسكان بنشر دراسة عنونها "أزمة المرأة والحفاظ على التراث الثقافي".

٦٣ - وفي مناسبة "١٦ يوما من العمل الفعال لمكافحة العنف ضد المرأة" (٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر - ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧)، قام صندوق الأمم المتحدة للسكان بتشجيع أنشطة مكافحة العنف ضد المرأة عن طريق الملصقات وحلقات العمل والإعلانات التلفزيونية والإذاعية وإقامة منبر للمناقشة بين عدد من الجهات الفاعلة المختلفة. وأنتج برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة لوحات إعلامية وحجز وقتا بالإذاعة للدعوة لحقوق المرأة. كما قام الصندوق بحملة دعائية وحملة في وسائل الإعلام بشأن ظروف المرأة في السجون والمعتقلات. كذلك أعد الصندوق فيلما وثائقيا بعنوان "كهف ماريا" تدور أحداثه حول الجرائم التي ترتكب باسم الشرف ضد أكثر من ٦٠٠ امرأة. وبالتشاور مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، قام صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة بإنتاج قرص فيديو بعنوان "المرأة قادرة على إحداث فرق"، مع حواش باللغتين العربية والإنكليزية، وهو يلقي الضوء على حالة المرأة في قطاع غزة.

٦٤ - وقدم عدد من كيانات الأمم المتحدة الدعم لمبادرات تتعلق بالبحوث والوثائق المتصلة بحالة المرأة الفلسطينية. وبإشراف من اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة، وتوجيه من اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، تناولت شعبة الحقوق الفلسطينية بإدارة الشؤون السياسية مسألة المرأة الفلسطينية في مناقشات دارت في اجتماعات ومؤتمرات دولية. وأصدر المكتب الإقليمي لمنظمة العمل الدولية دراسة بعنوان "العمل غير المحمي في الضفة الغربية وقطاع غزة: منظور المساواة بين الجنسين وحقوق العمال" نشرت باللغتين العربية والإنكليزية. وعرضت دراسة الحالة في اجتماع لفريق خبراء إقليمي معني بالمساواة بين الجنسين وحقوق العمال في الاقتصادات غير المنظمة بالدول العربية عقد في تونس في تموز/يوليه ٢٠٠٨.

٦٥ - وقامت وحدة الدعوة والبحوث بمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بمضاعفة جهودها لجمع البيانات الموزعة حسب نوع الجنس في قاعدة بياناتها الخاصة بحماية المدنيين، وأخذت على نحو متزايد توجه الاهتمام إلى مسائل المساواة بين الجنسين في مطبوعاتها "راصد الشؤون الإنسانية" و "التقرير الأسبوعي عن حماية المدنيين".

حاء - تعميم المنظور الجنساني

٦٦ - يجري تعزيز البرمجة المشتركة بين كيانات الأمم المتحدة من أجل زيادة تنسيق الدعم المقدم في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك دعم مبادرات تعميم المنظور الجنساني. وعلى سبيل المثال، أفادت إدارة الشؤون السياسية بأن مكتب تنسيق الأمم المتحدة الخاص لعمليات السلام في الشرق الأوسط يشرف على مذكرة مشتركة تعدها ست من وكالات الأمم المتحدة لتقديمها إلى صندوق إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإسبانيا، وذلك بالتعاون الوثيق مع السلطة الفلسطينية. وأفاد فريق الأمم المتحدة القطري بأنه في إطار هذا الصندوق، قامت اليونسكو وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأغذية والزراعة بوضع برنامج مشترك مدته ثلاث سنوات بشأن "الثقافة والتنمية في الأراضي الفلسطينية المحتلة" وأن صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة قدم المساعدة الفنية لضمان إدماج المنظور الجنساني في وثيقة البرنامج.

٦٧ - وأخذ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي زمام المبادرة في بناء قدرة داخلية من الموظفين في مجال تعزيز المنظور الجنساني من أجل توفير الدعم الفعال للمرأة الفلسطينية. وعلى سبيل المثال، تم توفير التدريب لأكثر من ٤٠ من موظفي التنفيذ والبرمجة العاملين ببرنامج تقديم المساعدة للشعب الفلسطيني التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بما في ذلك تدريبهم على مراعاة المسائل الجنسانية والتحليل الجنساني ووضع المؤشرات التي تراعي الاعتبارات الجنسانية في البرامج. وتم وضع استراتيجية مشتركة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني تتعلق بمسائل الجنسين. وفي آب/أغسطس ٢٠٠٨، تم تعيين استشاري في شؤون التنمية الاجتماعية والشؤون الجنسانية برتبة موظف أقدم لتقديم الدعم التقني إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني وغيرهما من كيانات الأمم المتحدة وإلى المنظمات غير الحكومية والشركاء الحكوميين.

٦٨ - وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٨، نظم صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة دورتين تدريبيتين بشأن تعميم المنظور الجنساني. وكانت الدورة الأولى معدة لموظفي البرمجة الرئيسيين في كيانات الأمم المتحدة ومنهم المشتركون في البرامج المشتركة لتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية ووزارة التخطيط ووزارة شؤون المرأة. وكانت الدورة الثانية خاصة برؤساء الوكالات وكان الغرض منها إجراء مناقشات بشأن تعميم المنظور الجنساني في سياق ما يضعه فريق الأمم المتحدة القطري من مؤشرات الأداء بالنسبة لتحقيق المساواة بين الجنسين. ونظم صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة بالاشتراك مع منظمة الأغذية والزراعة

حلقة عمل ليوم واحد عن مسائل الجنسين في القطاعات المختلفة بعنوان "تعميم المنظور الجنساني في المسائل الزراعية"، وذلك لمناقشة معنى وأهمية إدماج المنظور الجنساني في تخطيط وتنفيذ ورصد مشاريع الأمن الغذائي وما يتصل بها من مشاريع.

٦٩ - واعتمدت بعض الكيانات الأخرى سياسات وعينت أخصائيين لدفع عجلة استراتيجية تعميم المنظور الجنساني. فقد اشترك صندوق الأمم المتحدة للسكان مع منظمات المجتمع المدني من أجل بناء قدراتها على الدعوة لتعميم المنظور الجنساني في قطاع الصحة والتخطيط وعمليات الميزنة. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، اشترك مركز المرأة باللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة في تنظيم حلقة عمل إقليمية عن الميزنة المراعية للاعتبارات الجنسانية عقدت في عمان وكان الغرض منها هو إبراز أهمية الميزنة المراعية للمنظور الجنساني بالنسبة لإدماج المنظورات الجنسانية في السياسات والبرامج والمشاريع. وحضر الدورة ممثلان للآلية الوطنية المعنية بالمرأة في السلطة الفلسطينية.

٧٠ - واعتمدت بعض كيانات الأمم المتحدة التدريب كوسيلة لبناء القدرة في مجال تعميم المنظور الجنساني. فقد رعت منظمة العمل الدولية مسؤولاً من وزارة شؤون المرأة للاشتراك في دورة تدريبية مكثفة عن التحقق من مراعاة المنظور الجنساني على أساس المشاركة عقدت في مركز التدريب التابع لمنظمة العمل الدولية في تورين بإيطاليا في أيار/مايو ٢٠٠٨ وأدت إلى قيام الوزارة بإعداد استراتيجية للتحقق من تطبيق المنظور الجنساني على أساس المشاركة في المؤسسات الموجودة بالأراضي الفلسطينية المحتلة. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، قام مركز المرأة التابع للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا بعقد اجتماع لفريق خبراء من أجل تعزيز عمل الآليات الوطنية الخاصة بتعميم المنظورات الجنسانية في السياسات والبرامج والمشاريع.

سادسا - الاستنتاجات والتوصيات

٧١ - خلال الفترة قيد الاستعراض، استمرت الجهود على الصعيد الوطني وعلى الصعيدين الإقليمي والدولي للتوصل إلى تسوية سلمية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك تحقيق هذه التسوية من خلال المفاوضات الثنائية. وعلى الرغم من هذه الجهود استمرت الأزمة في الأراضي الفلسطينية المحتلة بما لها من آثار اجتماعية واقتصادية سلبية على الشعب الفلسطيني، بما في ذلك آثارها على النساء والفتيات.

٧٢ - وقد تأثرت حالة المرأة الفلسطينية بشكل مباشر باستمرار الفقر والبطالة وتدهور مستويات المعيشة وانعدام الأمن الغذائي. واستمر تقييد حركة النساء والفتيات نتيجة لوجود المناطق المغلقة ونقاط التفتيش والعقبات التي حدت من إمكانيات الحصول على

خدمات الرعاية الصحية وحدثت من فرص العمل والتعليم. وواجهت الحوامل صعوبات في الحصول على الخدمات الصحية بالنسبة للرعاية السابقة للولادة وللوضع المأمون. كذلك أسهمت قيود الحركة في ارتفاع معدلات تسرب الفتيات من المدارس، واستمرت حوادث العنف ضد المرأة، بما فيها العنف المنزلي، خلال الفترة قيد الاستعراض.

٧٣ - ويرتبط تحسين الحالة وزيادة أثر المساعدة المقدمة إلى المرأة الفلسطينية بتحقيق السلام الآمن الدائم. ويتعين بذل جهود جديدة من جانب جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة على الصعيد الدولي وعلى الصعيدين الإقليمي والوطني، بما في ذلك اتخاذ التدابير التي تكفل مشاركة المرأة مشاركة كاملة في جميع عمليات تسوية المنازعات وبناء السلام في المنطقة، وفقاً لمنهاج وخطة عمل بيجين وقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن.

٧٤ - وينبغي أن تواصل كيانات الأمم المتحدة تقديم المساعدة إلى النساء والفتيات في الأراضي الفلسطينية المحتلة وفي مخيمات اللاجئين، وخاصة في مجالات مثل التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية والعمل والتنمية الاقتصادية. كذلك ينبغي لبذل جهود معززة لزيادة المشاركة الكاملة للمرأة في عمليات اتخاذ القرارات على جميع المستويات والتمكين الاقتصادي لها.

٧٥ - وينبغي أن يتم إدماج المنظور الجنساني إدماجاً تاماً في جميع برامج المساعدة الدولية، وذلك بوسائل منها التحليل الجنساني، وجمع البيانات الموزعة حسب نوع الجنس، واستخدام عمليات الميزنة التي يراعى فيها المنظور الجنساني. وينبغي في جميع الدراسات والتقارير التي تعدّها الأمم المتحدة بشأن حالة الشعب الفلسطيني توجيه عناية خاصة إلى منظورات المساواة بين الجنسين. وينبغي تشجيع الحكومات والمنظمات الدولية والمجتمع المدني، بما فيه المنظمات غير الحكومية، والمؤسسات الأكاديمية على التعاون في إجراء بحوث كيفية وكمية ذات وجهة عملية بشأن حالة النساء والفتيات الفلسطينيات.

٧٦ - وينبغي للدول الأعضاء وكيانات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية وغيرها من أصحاب المصلحة وذوي الصلة تكثيف الجهود من أجل تقديم المساعدة المالية والتقنية إلى النساء والفتيات الفلسطينيات والقيام بشكل منتظم بتقييم أثر هذه الجهود وتقديم التقارير عن ذلك.